A40-WP/181
EC/9
31/7/19

منظمة الطيران المدني الدولي

ورقة عمل

الجمعية العمومية – الدورة الأربعون

اللجنة الاقتصادية

البند رقم ٣٢ من جدول الأعمال: التنظيم الاقتصادي للنقل الجوي الدولي – السياسة العامة

نهج دولة قطر تجاه تحرير الخدمات الجوية

(ورقة مقدمة من دولة قطر)

الموجز التنفيذي

تعرض ورقة العمل هذه نهج دولة قطر تجاه تحرير الخدمات الجوية.

الإجراءات: تُدعى الجمعية العمومية إلى ما يلي:

أ) حثّ المجلس والأمينة العامة على مواصلة العمل من أجل إرساء فهم أفضل لفوائد التحرير وإزالة حواجز فتح الأسواق، بهدف التوصل إلى توافق في الآراء حول اتفاق دولي يمكّن الدول من تحرير دخول الأسواق؛

ب) حثّ الدول الأعضاء على النظر في مبادرات التحرير الجارية على الصعيد الإقليمي، مثل منطقة الطيران المشتركة للاتحاد الأوروبي، وسوق الطيران الواحدة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، وسوق النقل الجوي الأفريقية الواحدة، والاطلاع على النُهُج التي اتُبعت في هذه النماذج لتضييق فجوة الاختلافات وإزالة الحواجز التي تحول دون التحسين المستمر لدخول الأسواق.

الأهداف الاستراتيجية:	ترتبط ورقة العمل هذه بالهدف الاستراتيجي الخاص بالتنمية الاقتصادية للنقل الجوي.
الآثار المالية:	لا تترتب على هذه الورقة آثار مالية.
المراجع:	الوثيقة (Doc 10075) – القرارات السارية المفعول الصادرة عن الجمعية العمومية (في ٢٠١٦/١٠/٦) الوثيقة (Doc 10078) – تقرير اللجنة الاقتصادية للجمعية العمومية في دورتها التاسعة والثلاثين ورقة العمل (A40-WP/22-EC/7) – البيان الموحد بسياسات الإيكاو المستمرة في مجال النقل الجوي

١ – المقدمة

١–١ تعترف اتفاقية الطيران المدني الدولي (اتفاقية شيكاغو) بأن للدول السيادة على المجال الجوي فوق أراضيها وأنه لا يحق تشغيل خدمات جوية دولية منتظمة فوق أراضي أي دولة دون موافقة أو تصريح منها.

١–٢ وبعد قرابة ٧٥ سنة من توقيع اتفاقية شيكاغو، أحدثت العولمة تغيراً شاملاً في المشهد الجيوساسي والاجتماعي والاقتصادي، مما أسفر عن رغبة قوية في تحرير خدمات النقل الجوي التجاري لتلبية متطلبات الطبقة الوسطى الناشئة والبيئة المعولمة والترابط المتزايد بين الدول.

١–٣ وبُذلت مساع عديدة لإبرام اتفاقات متعددة الأطراف بشأن التحرير، مثل الاتفاق المتعدد الأطراف لتحرير النقل الجوي الدولي (واشنطن العاصمة، ٢٠٠١/٥/١). غير أنه لم يُكتب لأي من هذه المساعي النجاح بشكلٍ كافٍ في تخطي اعتراضات الدول الأعضاء. ورغم المساعي الحثيثة للإيكاو من أجل تشجيع المزيد من تحرير خدمات النقل الجوي على مستوى متعدد الأطراف، لم يتسن التوصل إلى توافق في الآراء يكفل إنفاذ اتفاق دولي بشأن تحرير الخدمات الجوية. ومع ذلك، تودّ دولة قطر أن تعرب عن تقديرها البالغ لفريق خبراء تنظيم النقل الجوي (ATRP) لما بذله من جهد على مدى الأعوام الخمسة الماضية في دراسة إمكانية وضع اتفاق دولي يمكّن الدول من تحرير دخول الأسواق.

١–٤ وترى قطر أن تطوير وتقدّم الطيران الدولي يقتضيان توسيع نطاق حقوق الحركة جماعياً، بما يشمل حقوق الحركة من فئة الحرية الخامسة، لأنه حق هام يضمن تيسير التجارة والنمو المستمر للبلدان النامية وتعزيز أواصر الصداقة والتعاون بين الأمم.

٢ – التحديات الراهنة

٢–١ شاركت قطر في الجولة الأخيرة من اجتماعات مجموعة عمل فريق خبراء تنظيم النقل الجوي (ATRP)، بهدف تعزيز عملية التحرير من خلال التوصل إلى مشروع اتفاق حول تحرير حقوق الحركة.

٢–٢ وأثناء تلك الاجتماعات، أبدت بعض الدول توجسها من اعتماد نهجٍ متعدد الأطراف تجاه التحرير دون إدراج بند "ضمانات" شامل يتناول مفاهيم "الإعانات الحكومية" و"الشفافية" و"فرص المنافسة العادلة والمتكافئة". فيما رأت دول أخرى أن لا لزوم لبند "الضمانات" إلا ضمن اتفاقات تحرير كامل لحقوق الحركة.

٢–٣ ولم يتسن التوصل إلى إجماع بين الدول حول إبرام اتفاق رئيسي يقتصر على تحرير حقوق الحركة من فئتي الحريتين الثالثة والرابعة فقط، على أن يتناول بروتوكول منفصل تعتمده الدول في وقت لاحق حقوق الحركة من فئة الحرية الخامسة بشأن خدمات الركاب ومن فئة الحرية السابعة بشأن خدمات الشحن الخالص. فقد أعربت دول أخرى عن رأيها بأن أفضل سبيل للتقدم في هذه المسألة هو إدماج الخيارات جميعها ضمن اتفاق واحد والسماح للدول باختيار مستوى التحرير الذي يناسبها.

٢–٤ وأدّى هذا التباين في الآراء إلى تركيز بعض الدول على الجوانب التي تتعارض فيها الآراء، بدلاً من التركيز على وضع إطار يسمح بتوسيع نطاق التحرير وتعزيز فوائده. وفي حين تعتقد دولة قطر أن التطبيق الثنائي لمبدأ المعاملة بالمثل واللوائح الوطنية يمكن أن يسدّ هذه الذرائع، فإننا نحترم الهواجس التي أعربت عنها الدول الأعضاء حول ضرورة أن يكون أي اتفاق بشأن التحرير متوازناً ومنصفاً ومراعياً لشواغل الدول الأعضاء.

٣- الخلاصة

٣-١ بعد مرور قرابة خمسة وسبعين عاماً على إبرام اتفاقية شيكاغو والاتفاقين الوثيقي الصلة بها، أي الاتفاق الدولي للنقل الجوي والاتفاق الدولي لمرور الخدمات الجوية، ترى دولة قطر أن المضي قدماً نحو إرساء منظومة محررة بالكامل للخدمات الجوية التجارية بات ضرورةً.

٣-٢ وتعترف قطر بالحاجة إلى إضفاء المزيد من الزخم والدعم للعمل في المستقبل على إعداد اتفاق متعدد الأطراف بين الدول الأعضاء في المستقبل، من خلال تعزيز استيعاب وفهم عملية التحرير وما يتدفق عنها من فوائد للدول ودورها في إزالة حواجز دخول الأسواق.

٣-٣ وتقترح دولة قطر في هذا السياق السعي إلى تحقيق نتائج إيجابية، ومواصلة الخطوات البناءة التي تحققت على مسار التحرير، والاضطلاع باستعراض شامل لجهود شتى الدول والمجاميع الإقليمية في سبيل تحرير النقل الجوي، على نحو يمكّن جميع الدول من المشاركة في جني فوائد التحرير سعياً لتنمية قطاع النقل الجوي الدولي وتعزيز الربط الجوي.

– انتهى –